مؤسسة النقد العربي السعودي

إدارة الأبحاث الاقتصادية

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث ٢٠١٦م

المحتويات

الملخص التنفيذي ٣

أولاً : السياسة النقدية ٤

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني ٤

١-٢ أسعار الفائدة ٤

ثانياً : التطورات النقدية ٥

٢-١ عرض النقود ٥

٢-٢ القاعدة النقدية ٥

ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد ٦

٣-١ الأصول الاحتياطية ٧

رابعاً : تطورات النشاط المصرفي ٧

٤-١ الودائع المصرفية ٧

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٩

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١١

خامساً : القطاع الخارجي ١٣

سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي ١٤

سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية ١٤

ثامناً : صناديق الاستثمار ١٥

تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٦

عاشراً : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٦م ١٧

الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٦م ١٧

الملخص التنفيذي

بقي كل من معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة ومعدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٥٠ في المئة. كما تم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢,٢٨٠٦ في المئة.

وحقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٧٥٥,٩ مليار ريال، وانخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٥,٣ في المئة لتبلغ ٣٠٤,٤ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة ليبلغ ٢٠٦٨,٦ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة ليبلغ ٢٠٨٠,٦ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٠,٦ في المئة ليبلغ نحو ١٥٨٢,٤ مليار ريال. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٢٤٩,١ مليار ريال، أي بانخفاض نسبته ٠,٤ في المئة، بينما ارتفعت ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٨ في المئة لتبلغ ١٦٥٥,٧ مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقداره ٣١,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٢٩,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٦ في المئة لتبلغ ٨١٣٢ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ما يقارب ٤٦٢ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٧٩,٤ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وانخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٣,٥ في المئة ليبلغ ٥٦٢٣,٣ نقطة. كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١١,٩ في المئة لتبلغ ١٣٢٥,٤ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وارتفع الممنوح الفعلي من مؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٥ في المئة، وارتفع إجمالي القروض المسددة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٩٩,٨ في المئة. وانخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٨,٣ في المئة (٧,٤ مليار ريال) ليبلغ ٨١,٨ مليار ريال.

اولاً: السياسة النقدية

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبقت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، وهي على النحو التالي:

- الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، مع الإبقاء أيضا على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٥٠ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٠,٦٥٣ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م مقابل ١,٢٤٣ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٣٦,٦ مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٢٩,٣ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م.
- الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

١-٢ اسعار الفائدة

ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبقت المؤسسة سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة عند حوالي ٩ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢,٢٨٠٦ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ١٥٣ نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثالث لعام ٢٠١٦م مقارنة بحوالي ١٤٥ نقطة أساس في الربع الثاني لعام ٢٠١٦م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

ومن ضمن الأدوات التي تساهم في توفير وتحقيق استقرار السيولة، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي نيابة عن جهات حكومية بإيداع ما يقارب ٢٠ مليار ريال لدى القطاع المصرفي كما قامت بتوفير فترة آجال استحقاق لمدتي ٧ أيام و٢٨ يوماً لاتفاقيات إعادة الشراء، إضافة إلى آجال الاستحقاق ذات فترة اليوم الواحد المعمول بها حالياً.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م.

ثانياً: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٥٥,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٤,٧ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٠ في المئة (٧٢,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، يلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٢,٦ في المئة (٢٩,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١١٦ مليار ريال أو ما نسبته ٦٣,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٨,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٠,٠ في المئة (١٢٣,٥ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ٠,١ في المئة (١,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٩١,١ مليار ريال أو ما نسبته ٩٠,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (٢٢,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٣ في المئة (٥٥,١ مليار ريال).

٢-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٥,٣ في المئة (١٧,١ مليار ريال) لتبلغ ٣٠٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة (٢٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق.

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

(مليار ريال)

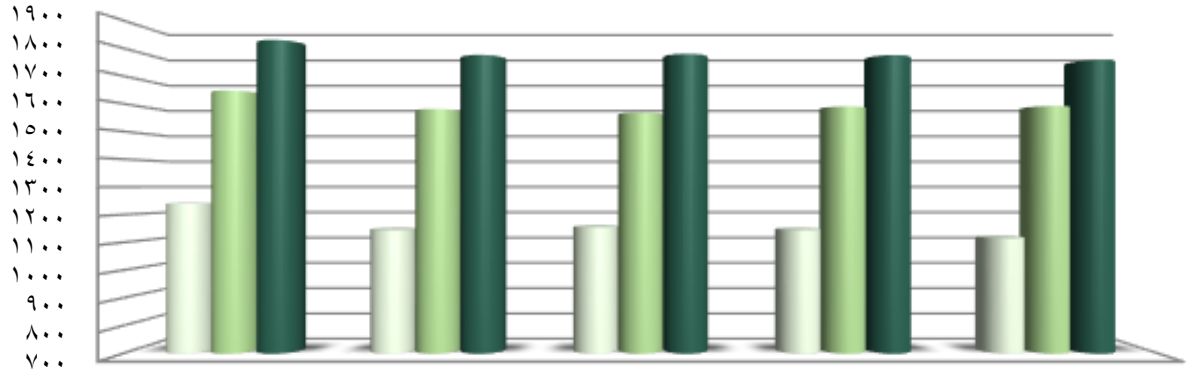

	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦	سبتمبر - ١٦
عرض النقود ن١	١٢٣٩,٥	١١٤٥,٦	١١٥٤,٦	١١٤٥,٧	١١١٦,٠
عرض النقود ن٢	١٦٤٦,٢	١٥٨٠,١	١٥٦٧,١	١٥٨٩,٢	١٥٩١,١
عرض النقود ن٣	١٨٢٨,٢	١٧٧٤,١	١٧٧٨,٤	١٧٧٣,٦	١٧٥٥,٩

وسجلت في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,١ في المئة (١٦,٤ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف انخفض بنسبة ٤,٦ في المئة (٨,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٣,٥ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٧,٤ في المئة (١٢,٦ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال).

وانخفضت الودائع لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٦,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وقد سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٠,٩ في المئة (١١,٨ مليار ريال)، وسجل النقد في الصندوق انخفاضاً نسبته ٢٠,٠ في المئة (٨,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٠,١ في المئة (١٢,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٩ في المئة (٢,٩ مليار ريال).

ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة (٥٦,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢٠٦٨,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (٦٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,١ في المئة (٣٦٨,٤ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م. وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة (٥٦,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢٠٥٠,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (٦٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,٥ في المئة (٣٧٥,٩ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة (٣٥,٢ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٤٥ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦٩,٨ في المئة (٧,٦ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م.

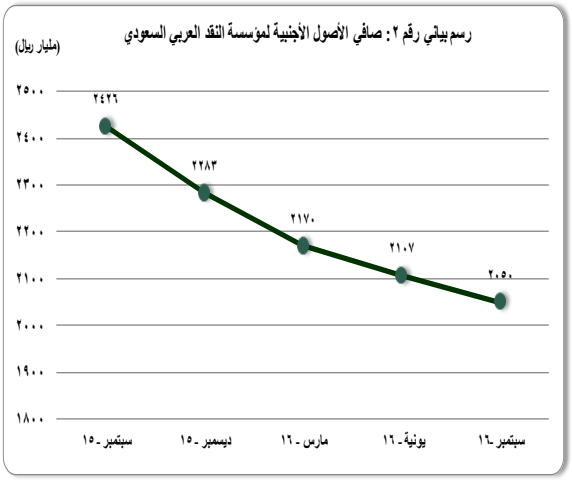

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة (٥٧,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٠٨٠,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (٦٣,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,٢ في المئة (٣٧٣,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م (رسم بياني رقم ٣).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٠,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧,٦ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ١,٢ في المئة (١٦,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٣٩٣,٦ مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٣,٧ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٨,٧ مليار ريال. وحققت الودائع في الخارج انخفاضاً نسبته ١٠,١ في المئة (٧٢,٥ مليار ريال) لتبلغ ٦٤٩,٢ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال. علماً أن المؤسسة أصدرت نيابةً عن وزارة المالية سندات تنمية حكومية وسندات ذات معدلٍ متغير تم طرحها للبنوك والمؤسسات المحلية بلغت قيمتها ١٧ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م.

رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٠,٦ في المئة (٩,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٨٢,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,١ في المئة (١٧,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٣ في المئة (٧٠,٦ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية

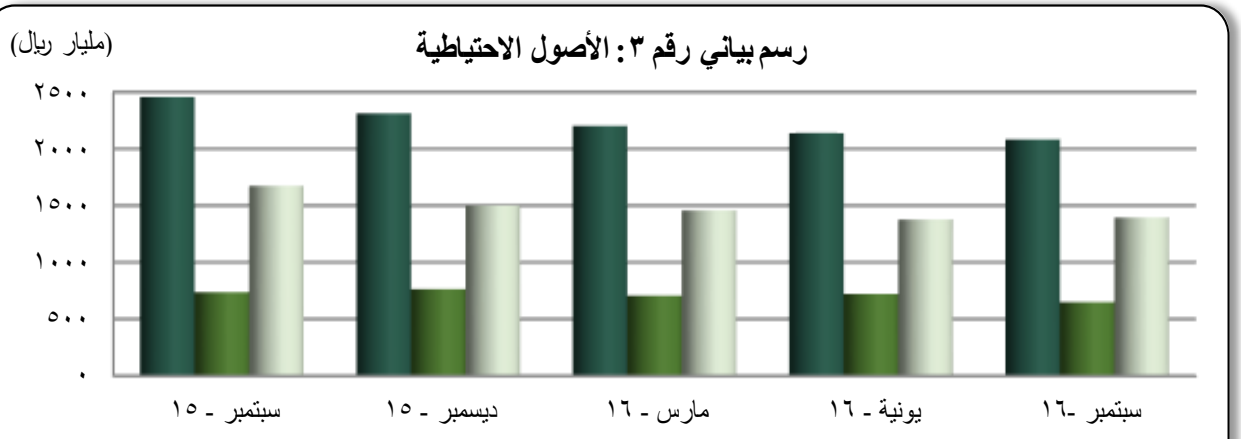

	سبتمبر ـ ١٥	ديسمبر ـ ١٥	مارس ـ ١٦	يونية ـ ١٦	سبتمبر ـ١٦
إجمالي الأصول الاحتياطية	٢٤٥٤,٥	٢٣١١,٦	٢٢٠١,٦	٢١٣٧,٧	٢٠٨٠,٦
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٧٣٥,٧	٧٦٣,٩	٧٠٥,٤	٧٢١,٧	٦٤٩,٢
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٦٧٢,٢	١٥٠١,٠	١٤٥٦,٤	١٣٧٧,٠	١٣٩٣,٦

الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٨٩,٧ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٢ في المئة (٢١,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٤٢,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حققت الودائع تحت الطلب انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٤ في المئة (١٢١,٩ مليار ريال). وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٧,١ في المئة (٣١,٦ مليار ريال) لتبلغ ٤٧٥,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٥ في المئة (٣١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٨ في المئة (٦٨,٤ مليار ريال). وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١٠,٦ في المئة (١٩,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٦٤,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٧ في المئة (٢٦,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٤ في المئة (١٧,١ مليار ريال).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٢٤٩,١ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٠,٤ في المئة (٨,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٣٢,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,١ في المئة (٢٥,٢ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً

رسم بياني رقم ٤ : الودائع المصرفية حسب النوع

(مليار ريال)

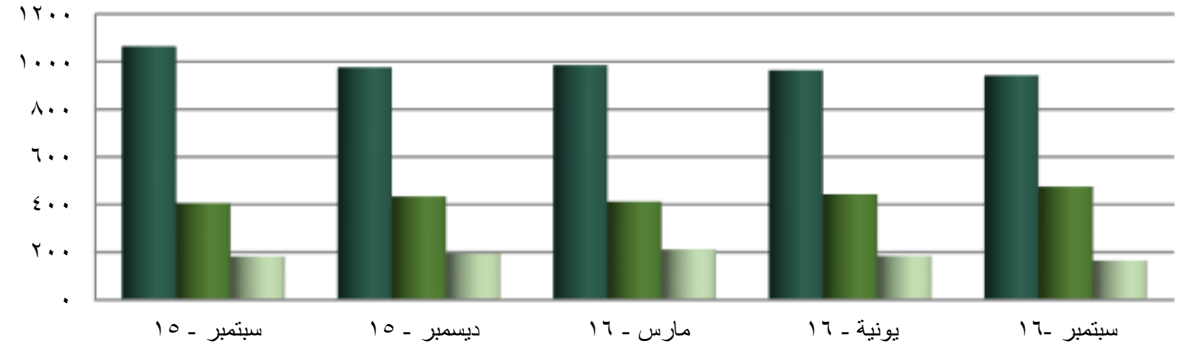

	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦	سبتمبر -١٦
الودائع تحت الطلب	١٠٦٤,٣	٩٧٦,٢	٩٨٥,٤	٩٦٣,٩	٩٤٢,٥
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٠٦,٧	٤٣٤,٥	٤١٢,٤	٤٤٣,٥	٤٧٥,١
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٨٢,٠	١٩٤,٠	٢١١,٣	١٨٤,٤	١٦٤,٩

نسبته ١,٨ في المئة (٤,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٤٨,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٠ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٦,٩ في المئة (٥٠,٨ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,١ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٢ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ١٢,١ في المئة (١١,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٠٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٩,٤ في المئة (١٥,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٠,٢ في المئة (٢٥,٢ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٤,٨ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٤,٣ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٠,٤ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٤٠ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢٢,٠ في المئة (٤٤,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٨ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٦٥٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (٦٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م نسبته ١٤,٥ في المئة (٢٠٩,٣ مليار ريال)، وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ١٠٤,٦ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠٣,٢ في المئة في نهاية الربع السابق.

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

(مليار ريال)

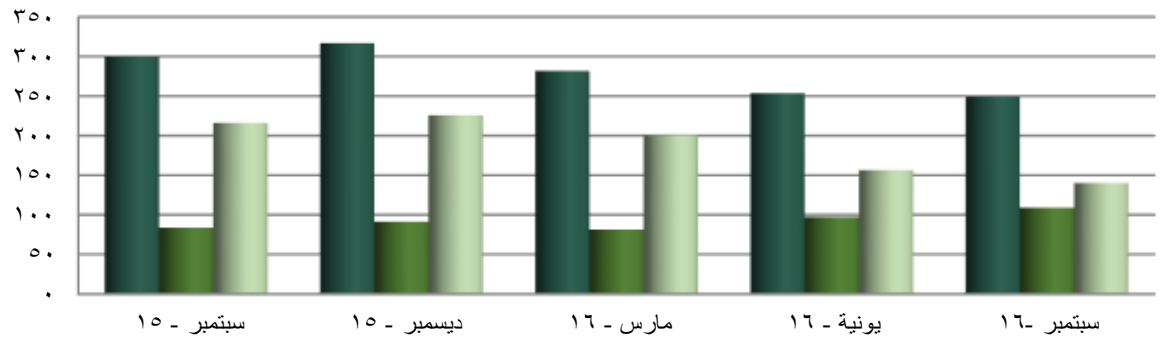

	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦	سبتمبر -١٦
الأصول الأجنبية	٢٩٩,٧	٣١٦,٧	٢٨١,٨	٢٥٣,٥	٢٤٨,٩
المطلوبات الأجنبية	٨٣,٦	٩١,٢	٨١,٣	٩٧,٢	١٠٨,٩
صافي الأصول الأجنبية	٢١٦,١	٢٢٥,٥	٢٠٠,٤	١٥٦,٣	١٤٠,٠

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٢ في المئة (٣,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٣٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢١,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٠ في المئة (٩٤,٤ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م إلى ٩٠,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٩٠,٤ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧,٩ في المئة (١٦,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٢٠,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٦,٩ في المئة (٤٣,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠٨,٨ في المئة (١١٤,٩ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ١٣,٩ في المئة مقارنة بنسبة ١٢,٨ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

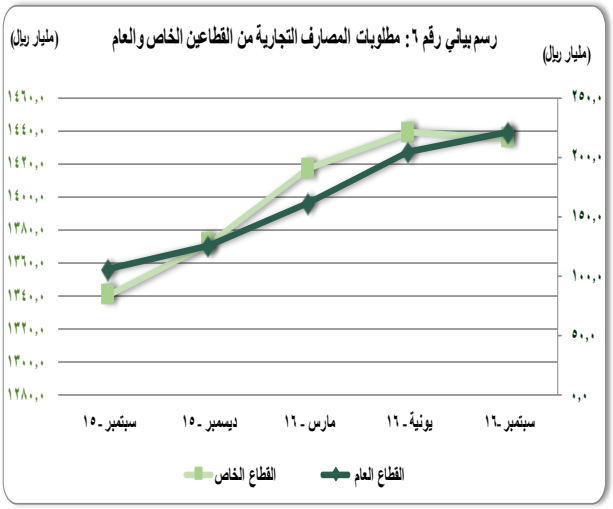

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

انخفض إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٤ في المئة (٦,٢ مليار ريال) ليبلغ

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ٠,٦ في المئة (٢,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤١٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة (٢٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضاً نسبته ٢,٦ في المئة (٧,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٣,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,١ في المئة (٣,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة (١,٣ مليار ريال) ليبلغ ٧٤٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (٨,٣ مليار ريال) في الربع السابق.

حوالي ١٤٢٩,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٢٧,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (٩٩,٧ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٦,٠ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٥,٠ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٢,٨ في المئة (٨,٢ مليار ريال)، ولقطاع التشييد والبناء بنسبة ٠,٦ في المئة (٠,٧ مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٠,٦ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٠,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وللقطاعات الاخرى بنسبة ٠,٧ في المئة (٣,٧ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٤,٣ في المئة (٣,٤ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٤,٦ في المئة (١,١ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٨,٩ في المئة (٤,٠ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ١١,٤ في المئة (٤,٣ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٣ في المئة (٦,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٩٦,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,١ في المئة (٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ١٨,٨ في المئة، مقارنة بنسبة ١٩,١ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٨,٩ في المئة (٢٤,٢ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ٩,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٤ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ١٤,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال)، وحققت انخفاضاً نسبته ٥,٥ في المئة (٥٦٢,٦ مليون ريال) مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٥م.

وفي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٠٧ فرعاً، أي بزيادة فرعين مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٢,٢ في المئة (٤٤ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٨,٨ في المئة (١٥٨,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي

٦٨٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٥٣,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٦,٥ في المئة (٢٤٥,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٨٤,٧ في المئة (١٦,٠ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٠,٩ في المئة (١١,٩ مليار ريال). في حين انخفضت المشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٦,٨ في المئة (٨,٥ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٢٧,٤ في المئة (١٢٢,٧ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٣٩,٢ في المئة (٥٤,٩ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٨,٨ في المئة (١٣٢,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٥٧٤,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٤,٢ في المئة (١١٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٧,٢ في المئة (٣٤٠,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات المصارف من النقد الأجنبي للصيارفة بنسبة ٦,١ في المئة (١١٥ مليون ريال)، ولمبيعات المصارف خارج المملكة بنسبة ١٠,٣ في المئة (٢٦,٩ مليار ريال)، ولمبيعات المصارف داخل المملكة بنسبة ١٧,٧ في المئة (١٧,٦

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

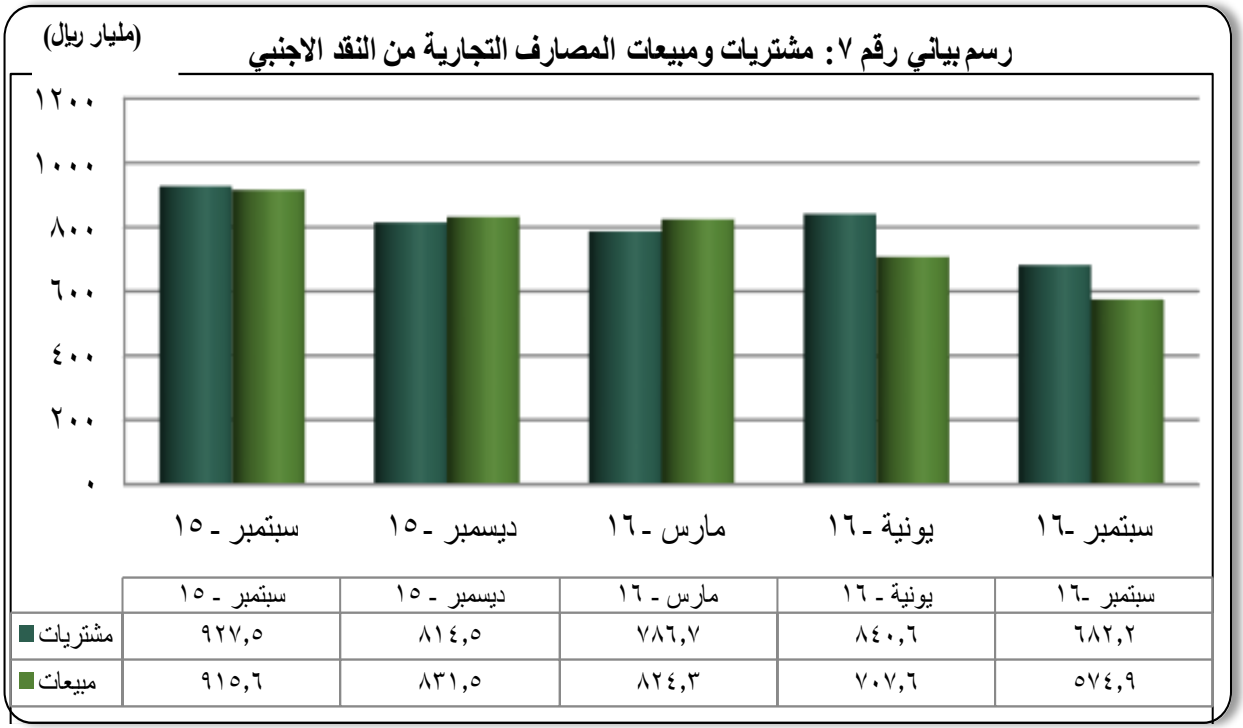

	سبتمبر -١٥	ديسمبر -١٥	مارس -١٦	يونية -١٦	سبتمبر -١٦
مشتريات	٩٢٧,٥	٨١٤,٥	٧٨٦,٧	٨٤٠,٦	٦٨٢,٢
مبيعات	٩١٥,٦	٨٣١,٥	٨٢٤,٣	٧٠٧,٦	٥٧٤,٩

مليار ريال)، ولمبيعـات منسوبة لأغراض أخرى بنسبة ٢٠,٤ في المئـة (٢٢,٠ مليار ريال)، ولمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٢٦,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٢٧,٣ في المئـة (٦٣,٢ مليـار ريال)، ولمبيعات الوزارات والبلديات بنسبة ٧٣,٨ في المئـة (١٥٩,٣ مليـون ريال)، ولمؤسسة النقد بنسبة ٧٩,٦ في المئة (١,٥ مليار ريال) (رسم بيانـي رقم ٧).

خامساً: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٩,٣ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق لتبلغ نحو ١٣٧,٠ مليار ريال، وانخفضت بنسبة ٢,٥ في المئة مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٦م.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري:

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقداره ٣١,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٢٩,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويعود ذلك إلى توقع تحقيق عجز في ميزان السلع والخدمات قدره ٦,٨ مليار ريال، ويتوقع انخفاض فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة ٦,٥ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ١٦,٤ مليار ريال، كما يتوقع ارتفاع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٤,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ٤٠,٩ مليار ريال.

٥-٢: الحساب الرأسمالي:

من المتوقع أن يسجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦ م تدفقاً للخارج بقيمة ٢٩٤ مليون ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٥٢٣ مليون ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي:

من المتوقع أن يرتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦ م بقيمة ٥,٢ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع صافي حيازة الاصول المالية في الخارج التي قدرت بحوالي ١٢,٢ مليار ريال عن ارتفاع صافي تحمّل الخصوم في الداخل بمبلغ ٦,٩ مليار ريال. ويتوقع أن تنخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ١٨,١ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٩,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما يتوقع أن تنخفض صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٨,٤ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٤٩,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويتوقع أن تنخفض الأصول الاحتياطية بمبلغ ٦٣,٨ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقابل انخفاض بمبلغ ٩٧,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفض بند الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٧٩,٤ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ١٥٤,٨ مليار ريال في الربع

المقابل من العام السابق. كما يتوقع ارتفاع بند العملات والودائع بمبلغ ١٦,٣ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٥٧,١ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي:

٦-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٦ في المئة (٣٨٧,٩ مليار ريال) لتبلغ ٨١٣٢ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ٧٦٦٦ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٤٥٦,٦ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١١٧١,٢ مليار ريال وبانخفاض نسبته ١٩,٦ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٦٩٥١,٣ مليار ريال بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م ما يقارب ٤٦٢ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٧٩,٤ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م نحو ١٣١,٩ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٣ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٧,٥ ألف جهاز بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٥,٦ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٦٦,٧ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٦م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,١ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١١٢,٥ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٠ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ٨٣,٥ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ١٠٨,٨ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٨,٩ مليار ريال.

سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٣,٥ في المئة ليبلغ ٥٦٢٣,٣ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٤,١ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤٥,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٩,٩ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٤ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٥م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام

٢٠١٦م بنسبة ٤٧,١ في المئة لتبلغ نحو ١٦٩,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته ١٣,٢ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٩,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١١,٩ في المئة لتبلغ ١٣٢٥,٤ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٤,٦ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٠,٥ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٤٣,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٤,١ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٢ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٨,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامناً: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٨,٣ في المئة (٧,٤ مليار ريال) ليبلغ ٨١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٧,٩ في المئة (٣١,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٨ في المئة (٣,٤ مليار ريال) لتبلغ ٦٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاعٍ نسبته ٦,٥ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً نسبته ٢٦,٥ في المئة (٢٤,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٥م. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام

رسم بياني رقم ٨: مؤشر سوق الأسهم

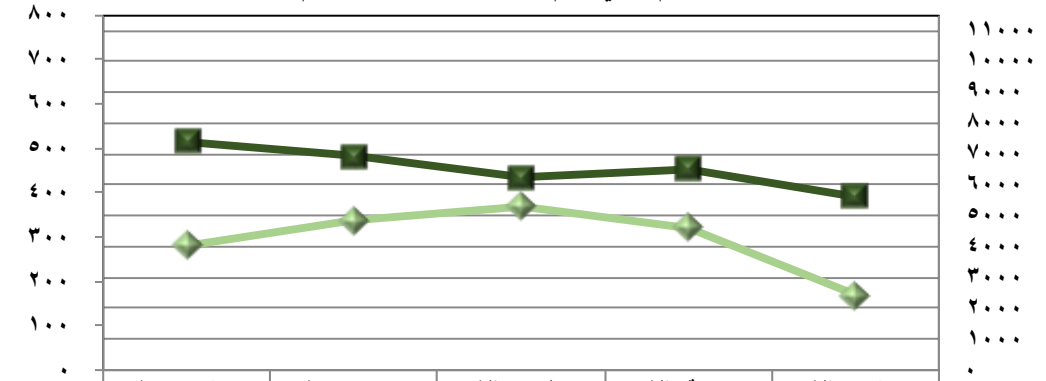

	سبتمبر ـ١٥	ديسمبر ـ١٥	مارس ـ١٦	يونية ـ١٦	سبتمبر ـ١٦
مؤشر سوق الاسهم	٧٤٠٤	٦٩١٢	٦٢٢٣	٦٥٠٠	٥٦٢٣
قيمة الاسهم المتداولة	٢٨٠	٣٣٧	٣٦٨	٣٢٠	١٦٩

المصدر : تداول، وهيئة السوق المالية.

٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢١,٠ في المئة (٤,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٥,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته ٢٤,٦ في المئة (٦,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاض نسبته ٣٣,٦ في المئة (٧,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م بنسبة ١,١ في المئة (٢٤٧٦ مشترك) ليبلغ ٢٢٥,٨ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة (٥٧٢٢ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٥,٦ في المئة (١٣,٣٣٣ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفض بنسبة ٠,٤ في المئة (صندوق واحد) ليبلغ ٢٧٧ صندوقاً في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (صندوق واحد) خلال الربع السابق.

تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٢,١ في المئة (٧,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٥١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,١ في المئة (٤٠,٨ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م، فقد ارتفع بنسبة ١١,٤ في المئة (١,٦ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٣ في المئة. وارتفاع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٩٩,٨ في المئة (٤,٧ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٠ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦٢,٥ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٠,٠ في المئة (٣,٠ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٣,٧ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٩٢,٨ في المئة (٩٣٤,٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨١,٨ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٦ في المئة (٦٤٦,٠ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٥ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٦,٦ في المئة (٩,٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٩ في المئة (٥٣,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٥,١ في المئة

(٨٤٤ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٥٨,٧ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٣٨,٧ في المئة (٩٦٣,٥ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣١,٥ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٥٩,٧ في المئة (١,٠ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٣,٦ في المئة (٢٧٥,٧ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية بنسبة ٤١,٢ في المئة (٣٧٠ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٦٥,١ في المئة (١,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية بنسبة ١٨١,٦ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة (٧٨,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وارتفع حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٣,٥ في المئة (٢٤,٥ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٣,٠ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٦١,٤ في المئة (١,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥٩,٣ في المئة (٢٩٧,١ مليون ريال) في الربع السابق.

عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م

صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١١٢٧٥٣ وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٨هـ بشأن Revisions to the securitization framework.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦م

- الموافقة على إنشاء مجلس شؤون الأسرة برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية.
- الموافقة على تأسيس صندوق قابض باسم صندوق الصناديق برأس مال قدره أربعة مليارات.
- الموافقة على إجراء تعديلات على أنظمة المرور.
- الموافقة على تعديل بعض المواد من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان.
- الموافقة على إيقاف صرف العلاوة السنوية للسنة الهجرية ١٤٣٨هـ مع إلغاء وتعديل بعض البدلات والمكافآت والمزايا المالية.
- الموافقة على الضوابط المتعلقة ببيع أو تأجير وحدات عقارية على الخارطة.
- الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشكيل هيئة عالية المستوى من الدول الأعضاء تسمى هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.
- الموافقة على أن يُنشأ في معهد الإدارة العامة مركز إعداد وتطوير القيادات الإدارية.